

التعاون الإسرائيلي- الهندي في المجالين العسكري والأمني وتداعياته على الأمن القومي العربي ١٩٩٢-٢٠١٧م

أ.م.د. نعمة سعيد سرور

كلية الآداب والعلوم الانسانية/ جامعة الأقصى، غزة- فلسطين

nima-1971@hotmail.com

القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧



الاستلام: ٢٠٢٠/١/٢٨

مستخلص البحث

اختصت الدراسة بتطور التعاون الإسرائيلي- الهندي في المجالين العسكري والأمني منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، إذ ركزت على تحليل أثر متغيرات البيئة الداخلية في كل من إسرائيل والهند، وكذلك طبيعة التحولات الإقليمية والدولية، وكيفية استثمار طرفي العلاقة لهذه المتغيرات. مع استعراض أشكال التعاون العسكري والأمني، وأخيراً وضحت تداعيات العلاقات العسكرية على الأمن القومي العربي. وظّفت ثلاث مناهج رئيسة لتحليل دراسة التعاون بين البلدين، وهي، المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستقرائي.

الكلمات المفتاحية: التعاون الإسرائيلي- الهندي؛ الهند واسرائيل؛ الأمن القومي العربي



Israeli-Indian Cooperation in the Military and Security Field and its Repercussions on Arab National Security, 1992-2017

Assist. Prof. Dr. Neama Saeed Srour

Faculty of Arts and Humanities/ Al-Aqsa University, Gaza - Palestine

nima-1971@hotmail.com

Received: 28/1/2020



Accepted: 17/3/2020

Abstract

The study focused on the development of Israeli-Indian cooperation in the military and security fields since the beginning of the nineties of the last century, where it focused on analyzing the impact of internal environment variables in both Israel and India, as well as the nature of regional and international transformations, and how the two sides of the relationship invested these changes, with a review of the forms of military and security cooperation. Finally, it made clear the implications of military relations for Arab national security. Three main approaches were used to analyze the study of cooperation between the two countries, namely, the descriptive-analytical approach, the systems analysis approach, and the inductive approach.

Keywords: Israeli-Indian cooperation; India and Israel; Arab national security.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

تتسم العلاقات الدولية بعدم الثبات أو الاستمرارية على وتيرة واحدة، وذلك تبعاً لطبيعة التحولات والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، مما ينعكس على مسيرة علاقات الدول بعضها ببعض. ونظراً لأن المصالح لا المبادئ أو الأيديولوجيا، أضحت المتحكم والناظم للعلاقات الدولية- على وجه التحديد- بعد مرحلة القطبية الثنائية، فإن ذلك ترك أثراً على حالة التقارب والتعاون بين الدول تارة، والتباعد والصراع تارة أخرى. وهذا ينطبق على مسيرة العلاقات الإسرائيلية- الهندية وتطوراتها الراهنة، كنموذج جدير بالدراسة والمتابعة والتحليل والتقييم. فم منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، برز تأثير ما يسمى بالمدرسة النيولبرالية في إسرائيل، بقيادة شمعون بيرس ويوسى بيلن وحاييم رامون، إذ تؤمن هذه المدرسة أن التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي، والتبادل الثقافي والتعاون العلمي والبحثي، وتحسين العلاقات السياحية، تساهم في خلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول، ويؤدي في المحصلة النهائية إلى خلق حالة من الاعتمادية، يصبح من الصعوبة بمكان، الفكك منها على المدى البعيد، ويمكن توظيفها سياسياً لعمل مقايضات ومساومات في ملفات عسكرية وأمنية واستراتيجية.

استناداً على ذلك، تطورت العلاقات الإسرائيلية- الهندية في المجال العسكري والأمني بوتيرة تصاعدية وصلت إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية ثم التحالف الاستراتيجي في عام ٢٠٠٣م بعد إعلان المحور الأمريكي- الإسرائيلي- الهندي.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول قضية رئيسة مفادها، أن حالة التحول التي شهدتها مسيرة العلاقات الإسرائيلية- الهندية في المجال العسكري والأمني، جاءت كمحصلة لمجموعة من المتغيرات (الذاتية والموضوعية) لكلا الطرفين، بإذ سعى كل طرف لاستثمار وتوظيف هذه التحولات لخدمة أجنداته ومصالحه الاستراتيجية العليا وحماية أمنه القومي، في ظل أجواء من التنافس الشديد للعديد من القوى الإقليمية

والدولية الطامحة، ولعل التساؤل الرئيس هو: ما المدى الذي وصلت إليه مجالات التعاون العسكري والأمني الإسرائيلي-الهندي، وكيف انعكست تغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في تطور هذه العلاقات؟ وماهي دوافع إسرائيل والهند، وأخيراً ما تداعيات هذا التعاون على الأمن القومي العربي خلال الفترة ١٩٩٢م-٢٠١٧م؟

منهجية الدراسة:

إن تتبع الظاهرة محل الدراسة وتطوراتها، مع تسليط الضوء على مدى انعكاس المؤثرات الداخلية والإقليمية والدولية على فاعلية العلاقات الثنائية، فضلاً على تحليل واستشراف مسيرتها، يتطلب أن يتم توظيف ثلاث مناهج رئيسة هي، المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، والمنهج الاستقرائي.

المحور الأول: العلاقات الإسرائيلية- الهندية (خلفية تاريخية)

اتسمت العلاقات الهندية- الإسرائيلية بنوع من القطيعة في فترة حكم نهرو وأنديرا غاندي، إذ كانت نيودلهي حينها تلعب دوراً محورياً في كتلة "عدم الانحياز"، لكن هذه القطيعة تحولت إلى تعاون وثيق بمجالات مختلفة بعد عام ١٩٩٢م، تاريخ إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الجانبين، وتوطدت بعد ذلك لتصبح إسرائيل المصدر الأساسي لواردات الهند العسكرية.

ووفقاً لمعطيات نشرها مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠١٧م، فقد تنامي التبادل التجاري بين الدولتين من مئتي مليون دولار عام ١٩٩٢م إلى ما يقارب من ٣.٢ مليار دولار عام ٢٠١٦م^١.

وتعاونت الهند مع إسرائيل في بعض القضايا التي تعرضت فيها إسرائيل للإدانة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الصهيونية والعنصرية، مقابل تأييد إسرائيل للهند في مواجهة باكستان.

كانت البداية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢م، عندما أعلن رئيس وزراء الهند "ناراسيما راو" إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الهند وإسرائيل، وتبادلت الدولتان السفراء. مع العلم بأن الهند اعترفت بإسرائيل في ١٧ سبتمبر/أيلول ١٩٥٠م^٢. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١م: سكرتير وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس يارون يجري محادثات مع المسؤولين في نيودلهي بشأن التعاون العسكري وتطوير التكنولوجيا العسكرية في البلدين، وقبله زار مستشار الأمن القومي الإسرائيلي عوزي ديان نيودلهي في سبتمبر/أيلول من العام نفسه^٣.

تلى ذلك، أن وقعت الدولتان في يوليو/تموز ٢٠٠١م، عقداً بقيمة مليار دولار، تقوم بموجبه مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية بتزويد وزارة الدفاع الهندية بمعدات عسكرية متطورة ومجموعة من المنتجات الحديثة في المجال الجوي، منها طائرات الفالكون^٤.

وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢م، زار وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز الهند، وأجرى محادثات مع المسؤولين الهنود بشأن التعاون العسكري ومكافحة (الإرهاب)، وتزامنت الزيارة مع إعلان وزارة الخارجية الإسرائيلية أن مسؤولين هنودا وإسرائيليين اجتمعوا في القدس لتبادل الأفكار بشأن مكافحة ما يسمى الإرهاب. وفي نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، كشفت صحيفة "هارتس الإسرائيلية" أن إسرائيل والهند وقعتا اتفاقا للتعاون في مجال الأبحاث الفضائية، وذكرت الصحيفة أن إسرائيل عرضت تزويد الهند بتلسكوب قوي يمكن أن يجهز به قمر صناعي للاتصالات تنوي نيودلهي إطلاقه في غضون عامين^٥.

تنامت العلاقات بين البلدين، ففي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣م، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "أرييل شارون" بزيارة رسمية للهند على رأس وفد ضم سياسيين ورجال أعمال وشخصيات من وزارة الدفاع الإسرائيلية، مما أضفى الطابع العسكري والاقتصادي على الزيارة التي كانت الأولى التي يقوم بها رئيس الحكومة الإسرائيلية للهند منذ عام ١٩٩٢م^٦.

تعزيزت زيارة شارون للهند بتوقيع صفقة بقيمة مليار دولار اشترت بموجبها الهند من إسرائيل ثلاثة أنظمة إنذار مبكر محمولة جواً من نوع "فالكون" كان ذلك في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣م، وفي فبراير/شباط ٢٠٠٤م، زار وزير الخارجية الإسرائيلي "سيلفان شالوم" يزور، وأعلن تسليم الهند ثلاث طائرات رادار من طراز "فالكون" ضمن أكبر اتفاق عسكري بين البلدين^٧. وكانت إسرائيل قد قررت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥م، بيع الهند خمسين طائرة استطلاع بدون طيار بهدف القيام بمهام مراقبة عند حدودها مع كل من الصين وباكستان. وبحسب الإذاعة الإسرائيلية فإن القيمة الإجمالية لهذه الطائرات بلغت ٢٢٠ مليون دولار^٨.

وفي ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٩م، وقعت إسرائيل صفقة أسلحة مع الهند هي الأكبر في تاريخ الصناعات العسكرية الإسرائيلية، تزود بموجبها نيودلهي بصواريخ

بقيمة ملياري دولار، واحتفظ الطرفان بسرية الصفقة حتى تم الكشف عنها بصحف هندية وأمريكية. وفي ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٠٩م، أبرمت إحدى الشركات الإسرائيلية المتخصصة في الإنتاج الحربي عقداً مع الجيش الهندي بقيمة مليار دولار للحصول على دفاعات جوية، وذلك في إطار خطة شاملة تقوم بها الهند لتحديث سلاحها الجوي^٩.

في يوليو/تموز ٢٠١٧م، زار رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" إسرائيل في أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي إليها، وصفها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "بالتاريخية"، وقال إنه والزعيم الهندي عملاً معاً على مدى السنوات الماضية على بناء "صداقة قوية" بين إسرائيل والهند. ومنذ توليه السلطة في مايو/أيار ٢٠١٤م^{١٠}، منح رئيس الوزراء الهندي دفعة قوية لعلاقات بلاده مع إسرائيل في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، وبلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين ٣.٤ مليارات دولار عام ٢٠١٤م^{١١}.

وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر/أيلول م ٢٠١٤م، اجتمع رئيس الوزراء الهندي مع نظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهو اللقاء الذي توج بعقد صفقات كبيرة في مجالي الدفاع والتجارة، ووافقت حكومة مودي في الشهر ذاته على إتمام عملية شراء طال انتظارها لصواريخ إسرائيلية لقواتها البحرية.

وكانت الهند قد امتنعت عن التصويت بمجلس حقوق الإنسان على قرار يدين إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة عام ٢٠١٤م^{١٢}، كما أنها التزمت الصمت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧م عندما اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل.

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في التعاون الإسرائيلي- الهندي في المجال العسكري.

تؤدي البيئة الداخلية والخارجية دوراً رئيساً في تطور العلاقات الثنائية بين الدول سواء بالسلب أم بالإيجاب، فلا يمكن فهم وتحليل التوجهات الخارجية والسلوك الاقليمي والدولي للدولة بمعزل عن تطورات البيئة الداخلية وتفاعلها مع البيئة الخارجية. بمعنى آخر، لا يمكن الفصل بين البيئتين فكلهما يؤثر ويتأثر بالآخر

أولاً: العوامل الداخلية:

لا يمكن الفصل بين المتغيرات التي تطرأ على الساحة الداخلية، ومتغيرات البيئة الخارجية، فكلهما متداخلان ومؤثران في بعضهما البعض. ومن أجل فهم حالة التقارب الشديد في العلاقات الإسرائيلية-الهندية في بعديها العسكري والأمني، لاسيما في مطلع تسعينيات القرن الماضي، فسيتم تناول كل من البيئة الداخلية في إسرائيل وكذلك الهند، وذلك على النحو الآتي:

١. العوامل الداخلية في إسرائيل:

نظراً لظروف نشأة إسرائيل، وما ارتبط بها من هواجس أمنية، فضلاً عن طبيعة إشكالياتها الديموغرافية والجغرافية^{١٣}، فهي بحاجة للخروج من هذا المأزق الذي يشكل لها "عقدة نفسية" أي عقدة الأمن^{١٤}، على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومن هذا المنطلق، شكّلت مجموعة من العوامل الداخلية دافعاً نحو نسج علاقات متينة مع أية أطراف خارجية لديها الرغبة والمصلحة في ذلك، من أبرزها:

أ- فلسفة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لإسرائيل:

تتمحور هذه الفلسفة أو الاستراتيجية من إذ الجوهر، حول رؤية إسرائيلية للمنطقة والعالم. بمعنى أدق، تسعى إسرائيل بشكل مستمر لكسب المزيد من الأصدقاء وتقليص عدد الخصوم وتحجيم قدراتهم وإيصال رسالة واضحة لهم بأن إمكاناتهم لإيذاء إسرائيل من باب المستحيل، وأن من الأفضل الحفاظ على القيم

المتعلقة بالمصالح. ولذلك تسعى دوماً لإيجاد نظام أمني إقليمي والتعاون مع الدول الصديقة، والانضمام إلى النظام الاقتصادي العالمي^{١٥}.

ب- أولوية بناء القوة والتحالفات الخارجية على حساب خيار السلام:

لم تؤثر عملية السلام كثيراً على مفاهيم الأمن الإسرائيلية، فلم يحدث أن كان خيار السلام يمثل بالنسبة لإسرائيل "الخيار الاستراتيجي" الرئيس، وهناك مقولات محددة تؤكد أن اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام، لا سيما في ظل الحكومات اليمينية المتطرفة، وسيطرة قادة عسكريين سابقين على رئاسة الوزراء أو وزارات الدفاع، بل أن رؤساء الوزراء المدنيين اتبعوا سياسات أمنية متطرفة^{١٦}. كما أن البيئة الاستراتيجية والجيوستراتيجية تموضعت في إسرائيل بعد قيامها عام ١٩٤٨م، بإذ أجبرت الساسة الإسرائيليين على تبني سياسات خارجية باحثة عن الأقوياء في النظام الدولي، إذ دفعها إلى توثيق الصلات والتعاون الأمني والعسكري، لا سيما مع الصين والهند^{١٧}. وفي ظل توجهات النظرية الواقعية الجديدة الذي يعتبر - كينيث والتز - من أبرز منظريها تركيز إسرائيل اليوم على ضرورة زيادة قوتها المسلحة وتحقيق توازن القوى وبناء التحالفات الدولية^{١٨}.

ت- تعدد وسائل التأثير الإسرائيلي تجاه المجتمع الهندي:

- تعتمد إسرائيل على وسائل متعددة للتأثير في المجتمع الهندي، من أبرزها:
- استقطاب الأحزاب اليمينية المتطرفة المؤثرة في النظام السياسي الهندي، لا سيما حزبي "سواتنترا الهندوكي"، و"بهاراتيا جاناتا".
- قدرة إسرائيل على استقطاب أعضاء في البرلمان الهندي يطلق عليهم اسم أصدقاء إسرائيل في البرلمان الهندي، ولقد ازداد هذا التأثير في ظل وصول رئيس الوزراء "مودي" للحكم منذ عام ٢٠١٤م.
- استقطاب الصحف الهندية المؤيدة لإسرائيل مثل "التايمز أوف إنديا"، و"الإكسبرس"، و"هندوستان تايمز"، و"ساندي ستاندر"، و"فونا هيرالد"^{١٩}.

- النشاط الذي يمارسه أنصار إسرائيل في الهند، ودورهم في تأسيس جمعية الصداقة الهندية - الإسرائيلية، ودور منظمات ودور نشر تعمل لحساب إسرائيل والإشادة بها، وحثها على تعميق العلاقات الثنائية.^{٢٠}

٢. العوامل الداخلية في الهند:

لقد طرأت مجموعة من المتغيرات في سياق البيئة الداخلية الهندية منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، عجلت في تسارع وتيرة التقارب الهندي- الإسرائيلي، ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

أ- **خسارة حزب المؤتمر في انتخابات عام ١٩٨٩م:** أدى إلى تعاظم دور حزب الشعب الهندي "بهاراتيا جاناتا" في النظام السياسي الهندي، الأمر الذي ساعد على إزالة التردد الذي ساد المواقف المتخذه حيال إسرائيل، وذلك في ضوء توجهات هذا الحزب القومية الهندوسية، والذي رأى أن إسرائيل لم تعد تشكل عبئاً دبلوماسياً، كما دعا بقوة إلى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل في المؤتمر الذي عقد في أكتوبر عام ١٩٩١م.^{٢١}

ب- صعود الأصولية الإسلامية والهندوسية في الهند:

لقد تعرض المجتمع الهندي لأحداث أدت إلى عدم استقراره سياسياً واقتصادياً وطائفيًا، ففي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢م نشبت أحداث طائفية في ولاية "أوتار براديش"، وامتدت إلى بومباي، وبرزت منظمات هندوسية مثل، منظمة الخدمة الهندوسية، والمنظمة الهندوسية العالمية، ومنظمة جيش باجرانج، إذ رفعت شعار "الهندوسية في خطر"، وكذلك شعار "أن للمسلم مكانين فقط: باكستان أو المقابر". في المقابل، شهدت المنطقة والعالم بروز حركات الإسلام السياسي، إذ رأت الهند أنه يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، إذ أصبحت محاطة بعدد من الدول الإسلامية، وهو ما يشكل عمقاً استراتيجياً لعدوها التقليدي "باكستان".^{٢٢}

ت- الأزمة الاقتصادية في الهند:

منذ منتصف الثمانينات، كانت الهند تعتمد على ٩٠% في استهلاكها على الإنتاج المحلي، واغلقت أبوابها أمام الاستيراد الخارجي للمحافظة على صناعاتها

الوطنية. وعندما أدركت أهمية الانفتاح على الخارج ، فتحت أبوابها بقدر معلوم وخصوصاً في المجالات التكنولوجية العالية^{٢٣}. وبالرغم من ذلك فقد تعرضت الهند منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي لأزمة اقتصادية، إذ وصل معدل التضخم إلى ١٥%، وارتفع الدين الخارجي إلى ٦٣ مليار دولار، وانخفض احتياطي الهند من النقد الاجنبي إلى ١,٩ مليار دولار، علاوة على ذلك، ازدادت الأزمة الاقتصادية حدة بسبب العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على الهند بعد إجراء تجاربها النووية في عام ١٩٩٨م، فضلاً عن عودة نحو ٢٠٠ ألف عامل هندي من الخليج العربي، ووقف المشاريع الهندية في العراق جراء اندلاع أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١م. بفعل هذه التطورات، اندفعت الهند سعياً للتقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل.^{٢٤}

ث - الدعوة إلى إعادة تقييم السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط:

لقد تطور الفكر السياسي الهندي (فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتوجهاتها الإقليمية) على نحو ضرورة إعادة تقييم السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط. ولقد تزامنت هذه التوجهات والدعوات مع تعاظم نفوذ حزب "جاناتا" الهندوسي المتطرف، الذي نادى بضرورة التقارب مع إسرائيل. وهذا ما تم فعلاً، بالرغم من تعاظم حدة المعارضة والنقد لهذه التوجهات من قبل حزب المؤتمر الهندي الذي يولي اهتماماً شديداً بتعميق العلاقات الهندية - العربية، فضلاً عن معارضة الأقلية الإسلامية الهندية.^{٢٥}

ج- التوجهات الهندية على الصعيد الدولي: تسعى الهند لتعميق دورها وعلاقاتها الدولية بعد ما أخذت تبتعد تدريجياً عن منظمة دول عدم الانحياز، بهدف تحقيق قدر أكبر من المكاسب السياسية والاقتصادية (دولياً)، ولمواجهة الصين التي تمثل القوة الآسيوية الأولى المؤثرة في الساحة الدولية، وكذلك اليابان، القطب الاقتصادي الأواحد في آسيا.

ثانياً: العوامل الإقليمية:

شكلت مجموعة من التغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية منذ مطلع التسعينيات، عاملاً قوياً نحو التقارب المتسارع في المجالين العسكري والأمني لدى الطرفين (إسرائيل والهند)، ومن أبرز هذه التغيرات هي:

١. انطلاق عملية السلام العربية - الإسرائيلية: أدى إلى تراجع حدة الاعتراض العربي ضد أية أطراف تقيم علاقات مع إسرائيل. بمعنى آخر، تحول مؤتمر مدريد للسلام المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١م، إلى فرصة أمام الدول التي كان لديها الرغبة -ولكنها مترددة- في إقامة علاقات كاملة وعلنية مع إسرائيل.

٢. سباق التسلح بين الهند وباكستان: شمل هذا السباق مجال الأسلحة التقليدية والصواريخ والأسلحة النووية. ومن الجدير بالذكر، أن الهند تعد واحدة من أكبر خمس دول على مستوى دول العالم الثالث استيراداً للسلح^{٢٦}. وفي ضوء هذا التسابق، توترت العلاقات الهندية - الباكستانية ووصلت إلى حدود الاشتباكات المسلحة، والتهديدات الهندية بشن هجوم على منشآت باكستان النووية في منطقة كاهوتا^{٢٧}.

٣. عدم الاستقرار السياسي والطائفي في جنوب آسيا: منذ عام ١٩٤٧م، انفصل غرب البنجاب عن الهند وتحول إلى دولة مستقلة تحت اسم باكستان، وأصبح الجزء الشرقي منها يطالب بوجود دولة مستقلة "للسيخ" تحت اسم خالستان^{٢٨}، هذا من جانب. وبرزت المشكلة المعقدة التي تمثلت في محاولة انضمام إقليم كشمير - بأغليته المسلمة - لباكستان، ولكن وجود أقلية هندوسية في منطقة "جامو" حالت دون ذلك، وأجبت الصراع التاريخي بين الهند وباكستان من جانب آخر^{٢٩}.

ثالثاً العوامل الدولية:

لا يمكن الفصل بين مؤثرات البيئتين (الداخلية والإقليمية) عما يدور في الساحة الدولية، فالبيئات الثلاث متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض. لاسيما في ظل التحولات الجذرية العميقة التي طرأت على الصعيد العالمي منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي والتي هيأت المناخ نحو نظام عالمي جديد أحادي

القطبية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لقيادته وتزعمه. وهنا تستعرض الدراسة أهم هذه المتغيرات التي طرأت في البيئة الدولية:

١. تفكك الاتحاد السوفييتي: أدى تفكك الاتحاد السوفييتي وكتلته الشرقية، كحليف استراتيجي للهند، فضلاً عن تراجع الدور الهندي في حركة عدم الانحياز، وبروز الولايات المتحدة، كقطب واحد على رأس النظام الدولي، إلى حدوث تغيرات في المناخ الدولي، دفع الهند إلى إعادة تقييم سياستها الخارجية، ومن بينها علاقاتها مع إسرائيل، لا سيما أن إسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لهما نفوذ واسع ومتغلغل في دوائر صنع القرار الأمريكي^{٣٠}.

٢. تصاعد حدة التنافس الدولي والاقليمي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى: ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، برزت على الساحة الدولية مجموعة جديدة من الدول التي أصبحت مصدراً للتنافس بين القوى الدولية والاقليمية، مثل روسيا وإيران وتركيا، والولايات المتحدة والهند وباكستان والصين وإسرائيل وبعض الأطراف العربية، وذلك في محاولة القيام بدور سياسي في المنطقة والتحكم في نمط تفاعلاتها الداخلية وسلوكها الخارجي^{٣١}.

٣. الدور الأمريكي الداعم للتقارب الإسرائيلي- الهندي: من الواضح أن التقارب لا يتم بمنأى عن الدور الأمريكي ومواقفه المسبقة من ذلك، فالاستراتيجية الإسرائيلية الساعية لإيجاد موطئ قدم لها في شرق وجنوب شرق آسيا، ماهي إلا في الحقيقة جزء من استراتيجيات الهيمنة على المنطقة كخلفية من خلفيات الاستراتيجية الأمريكية الرامية للهيمنة على العالم^{٣٢}. ومن هذا المنطلق، فإن العديد من صفقات السلاح المتطور التي كانت تنوي إسرائيل بيعها للهند، ما كانت تتم إلا بعد الموافقة الأمريكية وخصوصاً صفقات السلاح المتعلقة بمنظومة الرادار لطائرة الفالكوم^{٣٣}. وعلى ذلك فإن الدور الأمريكي يعد متغيراً مؤثراً جداً في مدخلات التعاون العسكري الإسرائيلي- الهندي، وأحد أبرز الأطراف تأثراً في مسارها وتطورها. ولقد برز ذلك بوضوح في ظل إدارتي باراك أوباما ٢٠٠٩م-٢٠١٧م، وكذلك حالياً منذ تسلم الرئيس ترامب للحكم في الولايات المتحدة منذ نهاية عام ٢٠١٧م.

المحور الثالث: الأهداف والدوافع الهندية-الإسرائيلية

ثمة أهداف متعددة ارتأى صانع القرار (السياسي والعسكري) في الهند إلى تحقيقها من خلال تعميق علاقات بلاده بإسرائيل، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: الأهداف والدوافع الهندية:

- رغبة الهند في تطوير وتحديث قدراتها العسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي: بهدف دعم نفوذها ودورها الإقليمي في مواجهة باكستان خاصة في ظل سباق التسلح القائم بينهما. إذ تشير بعض التقديرات إلى أن باكستان تمتلك ١٢٠ رأساً نووياً^{٣٤}.

- السعي الهندي الحثيث لتتوسع مصادر التسلح لديها: فالهند اعتمدت لفترة طويلة على موسكو كمصدر رئيس لتوفير احتياجاتها التسليحية المتطورة. ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، أصبح من الأهمية بمكان الاستعانة بدول أخرى لسد الثغرة التسليحية لديها والمتمثلة في (الوقت والتكلفة) بمعنى، سد الفجوة التسليحية من خلال تقليص التكلفة والوقت، لذا لجأت إلى إسرائيل، خصوصاً في ضوء اتفاق الدول الصناعية الثمان الكبرى على تقييد نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الدول الأخرى، وما تمخض عنها من قرارات الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان في أعقاب تجاربهما النووية والصاروخية عام ١٩٩٨م، هذا فضلاً عن أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية تتميز باعتمادها الأساسي على التكنولوجيا الأمريكية^{٣٥}.

- الأحداث الطائفية التي تشهدها الهند وباكستان: ما جعل الهند تشعر بأنها ليست بمنأى عن خطر ما أسمته "الحركات الأصولية الإسلامية"، والتي تحولت إلى إحدى أهم القضايا التي بوسع إسرائيل استثمارها تحت عنوان "مكافحة التنظيمات المتطرفة"، مما وقر الأرضية المشتركة للتعاون الاستراتيجي والجيو-استراتيجي بين الطرفين، الأمر الذي تحدث عنه السفير الهندي في القاهرة، عندما قال: "إن إسرائيل

لديها خبرة يمكن الاستفادة منها في مقاومة المرتزقة الذين يتسللون من "جامو وكشمير" ويقاومون السلطات الهندية هناك"^{٣٦}. فضلاً عن تدعيم التوازن بينها وبين الصين أيضاً^{٣٧}.

ومن الجدير بالذكر، أن وزير الداخلية الهندي "لال لريشنا أدفنانى"، عندما زار إسرائيل في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠م، أتم اتفاقاً بموجبه تشكلت مجموعة عمل تضم مسؤولي الدولتين في مجال الأمن، وهنا تحاول الهند الاستفادة من تجربة إسرائيل وخبرتها الطويلة في مواجهة حركات المقاومة الفلسطينية وخصوصاً حماس والجهاد^{٣٨}، وجاء هذا الاتفاق نتيجة التخوف الهندي من إقليم كشمير ذات الأغلبية الإسلامية التي تمثل الخطر الحقيقي على الوحدة الهندية. ولكن وفقاً لمنطق التقسيم كان لابد أن ينضم وادى كشمير لباكستان^{٣٩}.

وتدرك الهند أن إسرائيل عامل مهم في تحسين وتعميق العلاقات مع الولايات المتحدة، كما أن الهدف الهندي الاستراتيجي في أن تصبح - من منظور وبعد قومي هندوسي- القوة العظمى في محيطها، فضلاً عن اعتبار إسرائيل بوابة آسيا للانفتاح على دول الغرب.

ثانياً: الأهداف والدوافع الإسرائيلية.

تنطلق إسرائيل في علاقاتها الإقليمية والدولية، من منطلقين أساسيين هما: أولاً أنها كيان وظيفي من إذ المبدأ يكرس جهوده في خدمة الاستراتيجية الأمريكية، وثانياً أنها ذو نزعة توسعية تسعى للهيمنة في سياق الاستراتيجية الغربية العالمية. من هذين المنطلقين بُذلت الجهود الإسرائيلية للنفوذ نحو قارة آسيا، بهدف مجابهة القوى الإسلامية الصاعدة (إيران وباكستان)، وكذلك محاصرة هذه القوى ومحاولة التحكم في مسار حركتها المستقبلية مثلما هو الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى الإسلامية^{٤٠}. وفي هذا المجال تسعى إسرائيل لتوظيف امكاناتها من خلال علاقاتها العسكرية والأمنية مع الهند وذلك على النحو الآتي:

- سعي إسرائيل إلى تطوير برنامجها النووي دون اللجوء إلى إجراء التجارب بواسطة تفجيرات فعلية، نظراً لضيق مساحتها الجغرافية، وهو ما توفره الهند لها لإجراء تجاربها، سواء في المحيط الهندي أو في صحراء راجستان. ووفقاً لبعض المصادر فإن تجربتين من التجارب الخمس التي أجرتها الهند في عام ١٩٩٨م كانت لحساب إسرائيل^{٤١}.

- الرغبة في تطويق إيران ومراقبة تطوراتها العسكرية والنووية، إذ يمكن لإسرائيل في ضوء القرب الجغرافي الهندي من إيران الاطلاع عن كثب على ما حققته إيران من تقدم في هذه المجالات^{٤٢}. بمعنى آخر، مواجهة القنبلة النووية الإسلامية، ومراقبة النشاط العسكري الباكستاني، والرغبة في عمل خطوط دفاع ومواجهة متقدمة ضد تنامي المد الأصولي الإسلامي في آسيا، وخصوصاً في إطار الموقف الباكستاني المؤيد لمليشيا "طالبان"، في أفغانستان، هذا من جانب، وعلاقة الجيش الباكستاني بالجماعات الإسلامية، التي تعدّه - حامي الدولة - في مواجهة العدو التاريخي التقليدي (البوذية الهندية)^{٤٣}.

- الاختراق النفسي للعالم العربي، من خلال إقامة إسرائيل علاقات مهمة بدول كانت تتميز بأنها حليف تقليدي لها، علاوة على الأهمية الاستراتيجية للهند كموقع قريب من منطقة ما يُسمى الحزام الإسلامي، والذي تسعى إسرائيل لتأمين نفسها من مخاطرة المحتملة.

- حاجة إسرائيل إلى تصدير خبراتها التكنولوجية وجذب تمويلات خارجية لأبحاثها، بهدف إضافة المزيد من التطوير إلى قدراتها المتنوعة.

- اختراق السوق الهندية، البالغ قوامها أكثر من ١,٣ مليار نسمة، والتي أصبحت مفتوحة أمام المنتجات الإسرائيلية سواء المدنية منها والعسكرية.

فضلا عن تلك الدوافع والأهداف الخاصة بكل طرف، هناك عامل مهم تشترك فيه الدولتان، هو العامل الأمريكي، إذ تتوافق مساعي الدولتين إلى التقارب

- والتنسيق بينهما مع المصلحة الأمريكية والحسابات الاستراتيجية لواشنطن (إقليمياً) في غرب آسيا، وتتجسد أبرز ملامح هذا البعد الأمريكي على النحو الآتي^{٤٤}:
- حصار روسيا، عبر وجود قوة موالية للولايات المتحدة على الحدود الروسية، سيساهم في عرقلة مساعيها في استعادة دورها كقوة عظمى في المستقبل المنظور.
 - التضييق على الصين، بوصفها القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة مستقبلاً، فضلاً عن سعيها إلى ضرب التحالف الناشئ بين بكين وموسكو المناوئ لانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم.
 - استكمال تطويق إيران، من منطقة الجنوب الشرقي تمهيداً لإخضاعها أو توجيه ضربة عسكرية لها.
 - سعي إسرائيل لكسر العزلة التي فرضت عليها منذ إقامتها عام ١٩٤٨م، لإقامة محيط استراتيجي لها، تتوسع فيه وتشكل من خلاله ضغوطاً مضادة للضغط العربية. وكذلك إخراج منطقة الشرق الأوسط من إطارها العربي، وجعلها منطقة كبرى تمتد حدودها إلى الحد الفاصل بين دول آسيا الوسطى وروسيا بدلاً من الحدود الشمالية لإيران.
 - منع تسرب التكنولوجيا والمواد والخبرات النووية، للدول التي تعدّها الولايات المتحدة منافئة لها، فضلاً عن حرصها على احتفاظ إسرائيل بتفوقها النوعي.
- استناداً على ما تم عرضه في هذا المحور، يتضح أن تتّوع الأهداف والدوافع لكل من إسرائيل والهند ساهم في بناء تعاون عميق وشراكة استراتيجية بينهما، ويعد التعاون العسكري والأمني من أكثر الأشكال تأثيراً في المنظور المستقبلي، وهذا ما سوف يتم تناوله في المحور الرابع بالاستعراض والتعقيب.

المحور الرابع: العامل الأمريكي في التقارب الهندي-الإسرائيلي

نظراً لتحسن العلاقات الأمريكية- الهندية فإن ذلك، ساهم في تطوير العلاقات الهندية- الاسرائيلية الى حد كبير. ففي اعقاب الحرب الباردة، سعت الولايات المتحدة لإعادة صياغة وتفعيل سياستها الخارجية تجاه منطقة جنوب آسيا، إذ استبدلت السياسة المتمثلة بالتقارب مع باكستان والتباعد عن الهند، بإيجاد قدر من التوازن في علاقاتها مع الهند وباكستان معاً، مع الميل أكثر باتجاه الهند^{٤٥}. ويمكن القول، بأن الدعم الأمريكي لتطوير العلاقات الهندية- الاسرائيلية هو امتداد للتوجهات الأمريكية نحو تعزيز العلاقات الاستراتيجية الأمريكية- الهندية. فالولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك إلى تحسين البيئة المحيطة بإسرائيل، من خلال تقليص حجم التزاماتها بإسرائيل، عبر ايجاد شريك استراتيجي لها يتحمل قدراً من هذا العبء، كما ويمكنها تسخير بيع اسرائيل للمعدات الحربية لخدمة اهداف استراتيجيتها في آسيا. وقد بدأت ترتفع وتيرة العلاقات الأمريكية الهندية منذ مارس/اذار ٢٠٠٠م، حين قام الرئيس الامريكي "بيل كلينتون" بزيارة رسمية للهند، ثم أخذت العلاقات تتعزز بصورة أعمق بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، وخاصة في المجال العسكري، إذ قام رئيس المجلس الأمريكي المشترك لرؤساء اركان الحرب "ريتشارد مايرز" بزيارة للهند ثلاث مرات خلال ٢٠٠١-٢٠٠٣م^{٤٦}، في حين أن "قرنادس" وزير الدفاع الهندي المعروف بانتمائه الى جناح الصقور هو الاخر قام بزيارة للولايات المتحدة تمخض عنها ابرام العديد من صفقات الاسلحة واتفاقيات في مجال التعاون العسكري. وأن حقيقة تطور التعاون العسكري الإسرائيلي- الهندي تعكس- بحكم العلاقات الامريكية الاسرائيلية المتميزة- مدى الجهود المشتركة الامريكية- الاسرائيلية في تسليح الهند، ذلك لأن اسرائيل يستحيل عليها بيع انظمة للإنذار المبكر المحمولة جوا وانظمة الدفاع الصاروخية وغيرها من الانظمة المتطورة للهند دون موافقة مسبقة من (البنتاغون). مما يؤكد أن "التعاون

العسكري الهندي- الإسرائيلي مرتبط بالالتزامات الاسرائيلية تجاه الولايات المتحدة^{٤٧}.

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن الأهداف الأمريكية في دعم وتعزيز التعاون الأمريكي- الهندي- الإسرائيلي تتصل بشكل قوي بالمخططات الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها الولايات المتحدة لمحاربة "الارهاب" على المستوى العالمي. وتحديداً بعد احتلال العراق عسكرياً في آذار/مارس ٢٠٠٣م. فضلاً عن معارضة كل من فرنسا وألمانيا، وروسيا للاستراتيجية الأمريكية العالمية. لذا تتجه الولايات المتحدة ضمن هذه الحسابات، وبشكل حثيث، نحو غيرهما من دول العالم لتشكيل نوعاً آخر من التحالفات التي تساهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. فلم تكن الحرب العراقية التي شنتها الولايات المتحدة إلا عملاً قام به "حلف المتطوعين" الذي شكلته مع بريطانيا وأكثر من ثلاثين دولة أخرى. وتسعى الولايات المتحدة حالياً لتعزيز تحالفها مع "المحور الديمقراطي" بالاتحاد مع إسرائيل والهند في محاولة منها لتكوين مجموعة عسكرية إقليمية ذات تأثير كبير. إذ تضمن لهذا "المحور الأمريكي- الهندي- الإسرائيلي" تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى في محاربة "الارهاب" على مستوى العالم، لكون إسرائيل تمتلك القوة العسكرية فائقة التقنية إلى جانب التجارب والقدرات العسكرية الكبيرة؛ في حين أن الهند تعد من إحدى الدول الآسيوية المتعازمة عسكرياً، إلى جانب أن قوتها البحرية قد وصلت إلى مياه بحر الصين الجنوبي وغيرها من المناطق المائية الأخرى^{٤٨}.

عموماً، من الواضح أن الهند تخطو خطوات سريعة نحو تطوير وتعزيز قدراتها العسكرية بشكل ملفت للأنظار؛ وهذا التطور تسعى الولايات المتحدة لاستثماره في تعزيز تحالفها الثلاثي ليشمل (الولايات المتحدة- إسرائيل- الهند) بهدف الحد من تنامي وتعاضم قوة الصين وروسيا، لا سيما أن الولايات المتحدة تعمل جاهدةً للحفاظ على مصالحها، باعتبار أن تعاضم قوة غيرها من الدول الكبرى

وخاصة روسيا والصين يمس بمكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة ووحيدة في العالم.

ولذا، تحرص على استمالة الهند لإبعادها عن روسيا من ناحية، وتتنافس الصين من ناحية أخرى من خلال توثيق علاقاتها مع الهند للتصريح جزءاً من استراتيجيتها، وبالتالي، إبعادها عن المحور الصيني الروسي بما يساهم في نهاية الأمر في خدمة الاستراتيجية الأمريكية التي تستهدف آسيا وأوروبا معاً.

خلاصة القول، تعتبر الهند من الدول الإقليمية ذات التأثير في الجنوب الآسيوي، وبالتالي، فإن التطورات المتسارعة في تعاونها العسكري والأمني مع الولايات المتحدة وإسرائيل ستؤثر في موازين المصالح الاستراتيجية في منطقة جنوب آسيا، وتزيد من حدة سباق التسلح في المنطقة. لاسيما مع باكستان التي عبرت عن مخاوفها من تنامي التعاون في المجالين الأمني والعسكري بين الهند وإسرائيل، إذ تعتقد أن سماح الولايات المتحدة لإسرائيل ببيع طائرات الانذار المبكر من طراز "فالكون" للهند يخل بالتوازن القائم في الأسلحة التقليدية بالمنطقة. فمنذ بدء التعاون بين الهند وإسرائيل في المجال النووي عام ١٩٩٨م، في قاعدة "بكلن" للتجارب النووية، كانت ردود الفعل الباكستانية عنيفة، وأعلنت وقتها أن هذا التعاون سيدفعها نحو تطوير التقنيات النووية، الأمر الذي سيزيد من حدة سباق التسلح بينها وبين الهند بما في ذلك سباق التسلح النووي مما يزيد من حدة خطورة انتشار الأسلحة النووية في منطقة جنوب آسيا. كما أن التحالف الأمريكي-الهندي-الإسرائيلي سيعزز ويفاقم سياسة التحالفات القائمة، كالتحالف الأمريكي-التركي-الإسرائيلي، والتحالف الأمريكي-الياباني-الكوري الجنوبي، وبالتالي وسيؤثر سلباً في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، وهذا سيؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح دول المنطقة ويفاقم ويخل بالنظام الأمني.

المحور الخامس: أشكال التعاون الإسرائيلي- الهندي في المجال العسكري

تعود علاقات التعاون الإسرائيلي- الهندي في المجال العسكري والأمني إلى ما قبل بداية العلاقات الدبلوماسية، فتُشير المصادر إلى أن علاقات أمنية سرية سادت بين جهازي المخابرات الهندي والإسرائيلي، ويتضح من ذلك أن عضو المجلس الأمني المصّغر "يغثال إلون" قام بزيارة الهند في عام ١٩٦٥م، بينما قام موشيه ديان بزيارتها في العام ١٩٧٥م، في محاولة من إسرائيل لاستغلال حاجة الهند إلى المعلومات والخبرات الاستخبارية والعسكرية لمواجهة دول الجوار المعادية خاصة، باكستان والصين^٩.

على أية حال، سوف تستعرض الدراسة هنا، أبرز ملامح التعاون العسكري الثنائي على النحو الآتي:

١. نقل الأسلحة والتكنولوجيا وتحديث الجيش الهندي:

منذ انتهاء الحرب الباردة، وبدء العلاقات الدبلوماسية الرسمية في عام ١٩٩٢م، شهدت العلاقات الإسرائيلية- الهندية تقارباً متسارعاً، تمثل في لقاءات دورية بين القادة العسكريين للبلدين لمناقشة التعاون الاستخباري، ومكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجال صناعة الطائرات والرادار والأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية. وأهم ما حصلت عليه الهند من إسرائيل هو أسراب من طائرات الرصد والمراقبة من دون طيار^{١٠}.

ومن الجدير بالذكر، أن التعاون العسكري بين البلدين انطلق في شكله التقليدي، فاشتمل على تحديث الجيش الهندي، إذ حاولت نيودلهي جاهدة مستعينة بخبراتها الوطنية وتطوير صناعاتها العسكرية، إلا أن ذلك كلفها مبالغ مالية طائلة جداً ووقتاً طويلاً، وخصوصاً في تطوير دبابة القتال الخفيفة "أرجون"، وطائرة القتال NPT. كما واجهت صعوبات في تطوير الطائرة بدون طيار UAVS، نظراً لعدم قيام روسيا بمدّها بالأسلحة التي وعدت بها، مما دفعها للتوجه نحو إسرائيل لتصبح ثاني أكبر دولة مستوردة للسلاح بعد روسيا^{١١}.

لقد جاء المسعى الهندي لامتلاك أحدث التقنيات الحربية متوافقاً مع حاجة إسرائيل لتوسيع سوق منتجاتها العسكرية، إذ شهدت السنوات الماضية إبرام الجانبين للعديد من الصفقات العسكرية، سواء لتطوير القدرات العسكرية الموجودة، أو لشراء تقنيات عسكرية بهدف تطوير القدرات العسكرية الموجودة.

وفي آذار/مارس عام ١٩٩٥م، قائم قائد سلاح الجو الإسرائيلي الأسبق (الجنرال هيرتسل بود ينغر) بزيارة الهند، عرض حينها على المسؤولين الهنود صفقة تقوم بموجبها إسرائيل بتزويد الهند بطائرات بلا طيار، وتقديم خبرات في مجال الحرب الإلكترونية، وأوكس، وأجهزة الاستشعار والرصد، وحق استعمال القمر الصناعي الإسرائيلي (أفق-٣)، في المقابل كانت تسعى إسرائيل للحصول على موافقة الهند باستخدام قاعدتين جويتين لديها هما (جور بور، وبوج)^{٥٢}. وفي تموز/يوليو من العام نفسه زار إسرائيل وفد أمني هندي برئاسة وزير الدفاع، وتمحور اللقاء حول إمكانية تطوير إسرائيل للأسلحة الهندية وصيانتها^{٥٣}. وفي عام ١٩٩٦م، اشترت الهند من إسرائيل منظومة متطورة لغرض المناورات في مجال القتال الجوي، وقد جرى نصبها في قاعدة (جامتاجار) الهندية^{٥٤}.

كما قام الرئيس الإسرائيلي حينئذ (عزرا وايزمان) بزيارة الهند في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧م، وتم بحث إمكانيات التعاون في مجال سلاح الجو، وفي أعقاب زيارة وايزمان، قام وفد هندي بزيارة إسرائيل للبحث في قضايا التعاون الأمني، ثم تبعه زيارة لرئيس هيئة الأركان الهندية بزيارة إسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٧م^{٥٥}.

في عام ٢٠٠١م أبرمت وزارة الدفاع الهندية عقداً مع مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية لتطوير المركبات الجوية الهندية بقيمة ٧,٢ مليون دولار، للطائرة الواحدة. كما أبرمت في عام ٢٠٠٣م عقداً بقيمة ١٣٠ مليون دولار، تم بموجبه تزويد البحرية الهندية بمنظومة "باراك" الإسرائيلية المضادة للصواريخ^{٥٦}.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن الصناعات العسكرية ساهمت في نهضة الاقتصاد الإسرائيلي "عسكرة الاقتصاد"، وساعد نمو القطاع العسكري المرتبط بالتقدم التقني والتكنولوجيا الحديثة، على تدعيم نفوذ المجمع الصناعي-العسكري في إسرائيل^{٥٧}.

لقد بلغت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند خلال الفترة ٢٠٠٣م-٢٠٠٦م ما قيمته ١,٥ مليار دولار سنوياً، ما يعني أن السوق الهندية تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية التي بلغت حوالي ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦م. وتعد إسرائيل المصدر الثاني للسلاح إلى الهند بعد روسيا، وتشكل الدولة الثالثة من حيث استيراد الأجهزة العسكرية الإسرائيلية بعد الصين وتركيا^{٥٨}.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩م، وقعت إسرائيل صفقة أسلحة مع الهند، تعد الأكبر في تاريخ الصناعات العسكرية الإسرائيلية، إذ تم تزويد الهند بموجبها بصواريخ بقيمة ٢ مليار دولار^{٥٩}.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩م، أبرمت شركة إسرائيلية متخصصة في الانتاج الحربي عقداً مع الجيش الهندي بقيمة مليار دولار للحصول على دفاعات جوية، وذلك في إطار خطة شاملة لتحديث الجيش الهندي.

في تشرين أول/أكتوبر عام ٢٠١٤م، وقعت الهند اتفاقاً بقيمة ٥٢٠ مليون دولار لشراء صواريخ مضادة للدبابات، وقد بلغ مجمل الواردات العسكرية الإسرائيلية للهند في نهاية العام ٢٠١٤م حوالي ٣,٤ مليار دولار^{٦٠}.

وحسب تقارير صادرة عن موقع "إزرائيل ديفينس" في شباط/فبراير عام ٢٠١٥م، تفيد بارتفاع مستوى التعاون العسكري والأمني بين تل أبيب ونيودلهي، والذي توجّ بزيارة وزير الدفاع الإسرائيلي "موشيه يعالون" للهند، وخصوصاً بعد المشاركة النشطة للشركات الإسرائيلية المصنعة للأسلحة في معرض الأسلحة الهندي السنوي في بنغالور. ووفقاً للموقع السابق "المتخصص في المسائل العسكرية"، أفاد بأن سلاح البحرية الهندي دشّن الفرقاطة "فيزا كابتا تنام" القادرة على

التهرب من أجهزة الرادار المختلفة، بعد تزويدها بمنظومة رادار إسرائيلية الصنع. وبحسب الموقع فإن الفرقاطة المذكورة ستدخل في الخدمة البحرية رسمياً في عام ٢٠١٨م^{٦١}.

وشاركت القوات الجوية الهندية للمرة الأولى في تدريبات قتالية جوية متعددة الجنسيات في إسرائيل خلال العام ٢٠١٧م، وكانت هذه المناورات مع ست دول أخرى، وهي: الولايات المتحدة واليونان وبولندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وخلال زيارة رئيس الوزراء الهندي لإسرائيل عام ٢٠١٧م، تم توقيع الصفقة الأضخم في تاريخ البلدين، إذ تُقدر قيمتها بما يقارب من ٢ مليار دولار، وبموجبها تحصل الهند على نماذج للمنظومة الدفاعية "براك ٨"، ومنصات إطلاق صواريخ، ووسائل اتصال، ومنظومات تحكم ومراقبة، ومنظومات رادار^{٦٢}.

٢. الانتاج العسكري المشترك:

شكّل الانتاج العسكري المشترك بين البلدين، بعداً إضافياً على صعيد تعميق الشراكة الاستراتيجية الإسرائيلية-الهندية، وعكس حالة الانسجام وتوافق المصالح بين الطرفين في ظل أجواء إقليمية ودولية مضطربة. ولذلك فإن برامج الإنتاج المشترك تصب في خدمة الاقتصاد العسكري للطرفين، ومن أبرز ما تم في هذا المجال، اتفاق بين مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة "هندوستان" لصناعة الطائرات في سبتمبر عام ٢٠٠٢م، إذ تم بمقتضاه إنتاج مشترك لمروحيات خفيفة، ومتطورة تقوم بمهام هجومية واستخبارية، فضلاً عن تنفيذ عمليات مضادة للدبابات والغواصات.

كما تم التوصل إلى عقد اتفاقيات مماثلة في نطاق نقل التكنولوجيا لإنتاج قطع المدفعية. هذا وقد أبرمت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية مع شركة "نيكلو" الهندية في شباط/فبراير عام ٢٠٠٣م اتفاقاً لتطوير وتصنيع وتسويق (مشترك) لمنتجات إلكترونية لصالح قوات الدفاع الجوي الهندي. وفي عام ٢٠٠٧م تم تطوير صناعة أنظمة صاروخية من طراز "براك" متوسطة المدى^{٦٣}.

من الواضح، أن السوق الهندية تعد سوقاً واسعة في مجال التصنيع العسكري والأسلحة، لذا تمكنت الهند بانتهاء عام ٢٠٠٥م من توفير حوالي ٧٠% من احتياجاتها الدفاعية بفضل صناعاتها المحلية، ونجحت في توفير المزيد من الموارد المالية لأغراض التصنيع المحلي بدلاً من الاستيراد الخارجي وخصوصاً الروسي، وهذا كان دافعاً نحو المزيد من التعاون في مجال البحث والانتاج العسكري المشترك مع إسرائيل^{٦٤}.

كما وقعت شركة "رافائيل" الإسرائيلية وشركة "ريالينس ديفنس" الهندية ٢٠١٦م اتفاق تعاون حول إنتاج وتطوير منظومات الدفاع الجوي، وصواريخ جو-جو، ومناطيد مراقبة كبيرة. ووفقاً لبيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلاح الدولي لعام ٢٠١٦م، زادت تجارة الأسلحة الهندية مع إسرائيل بنسبة ١١٧%^{٦٥}.

٣. المشاريع الفضائية:

تتصدر إسرائيل قائمة المستفيدين من نقل الخبرات والتقنيات العلمية وتوظيفها واستغلالها وتطويرها، بما في ذلك علوم الفضاء الخارجي، وتحتل المرتبة الثانية في نادي الدول الفضائية، بعدما دخلت مجال الفضاء في العام ١٩٨٨م، بإطلاقها القمر الصناعي الأول (أفق-١)، ومن ثم أطلقت على التوالي قمرين هما (أفق-٢)، (أفق-٣) عام ١٩٩٥م. وتمكنت حتى عام ٢٠٠١م من إطلاق خمسة أقمار صناعية تدور في الفضاء الخارجي هي: عاموس-١، عاموس-٢، إيربوس، أفق-٥، ونخسات^{٦٦}.

تشير مصادر إسرائيلية أنه في نيسان/أبريل عام ١٩٩٧م، تم التعاقد مع الهند على بيع الصاروخ "شافيت"، وهو صاروخ فضائي بعيد المدى ذو مراحل ثلاث في إطلاق الأقمار الصناعية الخفيفة إلى المدارات القريبة من الأرض^{٦٧}.

هذا، وقد شهد التعاون في مجال الفضاء تقارباً سريعاً بين البلدين. ففي تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٢م، توصلت وكالتي الفضاء في الهند وإسرائيل إلى اتفاق للتعاون فيما بينهما، على الرغم من أن البرامج الفضائية ذات طابع مدني من حيث

المسمى، إلا أنها تؤدي مهاماً عسكرية واستخباراتية، وثم الاتفاق بين رئيس برنامج البحث الفضائي الإسرائيلي آفي هارنفين، ورئيس منظمة البحث الفضائي الهندي كاستور يرانجان.

وفي عام ٢٠٠٨م تم إطلاق صاروخ هندي من قاعدة "سريها ريكتا" الفضائية في المحيط الهندي، يحمل قمر التجسس الإسرائيلي "بولاريس"، الذي يعد الأكثر تطوراً^{٦٨}.

٤. التعاون في المجال النووي:

يعود تاريخ التعاون الإسرائيلي-الهندي في المجال النووي إلى عام ١٩٦٢م عندما وقع الطرفان اتفاقاً للتعاون النووي، تم بموجبه تبادل الخبرات وتنظيم الزيارات بين العلماء. وفي هذا الصدد، قامت إسرائيل بتزويد الهند بالتكنولوجيا النووية، مقابل تزويد الهند لإسرائيل بمادة اليورانيوم. ومن أهم مجالات التعاون النووي بين الطرفين: التعاون في مجال تصنيع الأسلحة النووية والتجارب النووية. وحتى عام ١٩٨٦م كانت إسرائيل تمتلك القدرة على تصنيع مائتي رأس نووي، كما أنها صنّعت قنابل نووية تكتيكية، وقنابل هيدروجينية، فضلاً على أنها تمتلك وسائل لإطلاقها أو قذفها مثل طائرات F16 الأمريكية، والصواريخ الباليستية عابرة للقارات من طراز شافيت وأريحو^{٦٩}.

وذكرت صحيفة معاريف، أن المسؤول عن البرنامج النووي الهندي قام بزيارة إسرائيل عدة مرات في حزيران/يونيو ١٩٩٦م، إذ أعلن- بهذا الخصوص- وزير خارجية باكستان جوهر أيوب خان، أن لدى حكومته معلومات عن قيام إسرائيل بتزويد الهند بأجهزة سوبر كمبيوتر المستخدمة في إجراء التجارب النووية، وهي الأجهزة التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة في أوائل التسعينات^{٧٠}. وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن تجربتين من التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند في عام ١٩٩٨م كانت لحساب إسرائيل، وهذه إحدى الفوائد الاستراتيجية التي تجنيها إسرائيل من علاقاتها العسكرية الوثيقة مع الهند، لا سيما

أن الدولتين- فضلا عن باكستان- ما زالتا غير موقعتين على معاهدة NPT (حظر انتشار الأسلحة النووية). ولقد أشارت بعض التقارير أنه في آيار/مايو ١٩٩٩م وجدت ١٢ مقاتلة إسرائيلية من طراز إف-١٥، إف-١٦ في إحدى القواعد الجوية الهندية، وأن تدريبات جوية مشتركة تجري بين البلدين على ضرب أهداف تشمل المجمع النووي الباكستاني في (كاھوتا)، وخصوصاً بعدما أجرت باكستان تجربتها النووية بنجاح في عام ١٩٩٨م^{٧١}.

عموماً، إن العلاقات الإسرائيلية - الهندية في المجال النووي مستمرة، ولكن نظراً لحساسية وسرية هذا التعاون، فإن حجم المعلومات المنشورة تكاد لا تُذكر.

٥. التعاون الأمني:

مع بدء إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والهند، كشف وزير الدفاع الهندي في شباط/فبراير عام ١٩٩٢م عن تعاون أمني قائم بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أهم ما تضمنته بنود هذا التعاون، تبادل المعلومات حول "الجماعات الإرهابية" ومصادر تمويلها، وأساليب التجنيد والتدريب التي تتبعها. وفي آيار/مايو عام ١٩٩٣م زار وزير الخارجية الإسرائيلي "شمعون بيريس"، الهند للتحادث والتشاور في مكافحة الإرهاب، إذ عبرت إسرائيل عن تأييدها للسلوك التي تتخذه الهند تجاه قضية كشمير، وقد صرح بيريس قائلاً: "نحن ندعم بشكل كامل وشامل الوحدة الإقليمية للهند"، كما طرح بيريس أبعد من ذلك، عندما عرض على الهند خلال هذه الزيارة مساعدتها في قمع ما أسماه "الإرهاب والأصولية الإسلامية"^{٧٢}.

وأعلن وزير الخارجية الهندية "جاسوانت سينج"، في أول زيارة لإسرائيل عام ١٩٩٨م، عن أنه تم الاتفاق على إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجمع وزيري خارجية البلدين، وتلتقي تباعاً في عاصمة البلدين مرتين في السنة لبحث وتوسيع أوجه التعاون الأمني بينهما، وإنشاء مجموعة عمل مشتركة تجمع كبار مسؤولي الأمن

والمخابرات في البلدين. وقد شهد التعاون في هذا المجال مزيداً من التقارب عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م.

ونظراً لشعور الهند بأنها في موضع الهجوم الدائم للجماعات الأصولية الإسلامية، وبالتالي فإن تبادل المعلومات مع إسرائيل في هذا الشأن يمكن أن يساعدها في التعامل مع الهجمات المماثلة، والتي تعد إسرائيل صاحبة خبرة طويلة في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق أيضاً سعت الهند للحصول على الخبرة الإسرائيلية في المجال الأمني وتطوير جهاز الاستخبارات الهندي.

لقد عملت بعض الدوائر الأمنية والأكاديمية في كل من الهند وإسرائيل على إثارة موضوع "إسلام فوبيا" من أجل تعميق العلاقات في المجال الأمني، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية. إذ عد موضوع "الإرهاب" محدداً أساسياً في تعزيز العلاقات بين البلدين. وخصوصاً بعد الاعتداءات على مدينة بومباي في العام ٢٠٠٨م عاملاً في تعزيز العلاقات الأمنية والاستخباراتية، خصوصاً أن أحد المواقع المستخدمة كانت مؤسسة "حباد" اليهودية، وحاولت إسرائيل أن تسوّق لدى القيادة الهندية بأن إسرائيل تواجه الخطر الإيراني، والهند تواجه الخطر الباكستاني^{٧٣}.

ومن المعلوم، أن الصناعات الإسرائيلية تنتج أجهزة عالية التقنية لأغراض أمنية واستخباراتية، وتمكنت الهند من الحصول على هذه التقنيات، إذ قامت إسرائيل بتزويد الهند بمعلومات استخباراتية عن باكستان وجماعات جامو وكشمير، مصدرها قمر التجسس الصناعي الإسرائيلي (أفق-٣)، في المقابل سمحت الهند لخبراء من الموساد باستخدام أراضيها لتنفيذ مهام خاصة بهم ضد باكستان^{٧٤}.

وفي هذا السياق، حاولت إسرائيل توتير العلاقات الهندية-الإيرانية، بعدما اتهمت إيران بأنها وراء الاعتداء المسلح على الكنيس اليهودي في الهند عام ٢٠١٤م، بيد أن هذه المحاولة بائت بالفشل وواجهتها انتقادات في الإعلام الهندي خاصة أن الهند تعد من أكبر مستوردي الغاز الإيراني^{٧٥}. وفي هذا الاطار، أكد رئيس الوزراء الهندي "مودى" أثناء زيارته لإسرائيل في عام ٢٠١٤م قائلاً: "اتفقنا

على بذل المزيد من الجهود سوية لحماية مصالحنا الاستراتيجية والتعاون أيضاً في مكافحة التطرف والارهاب المتنامي^{٧٦}.

وتعد إسرائيل إحدى الدول القليلة التي تجري الهند معها مناقشات ومشاورات منتظمة في مجال ما يطلق عليه اسم (مكافحة الإرهاب الدولي) من خلال وجود لجان عمل مشتركة بين البلدين. ويشكل هذا التعاون جزءاً من العلاقات الاستراتيجية المستمرة بين المؤسستين الأمنيتين في البلدين. التحالف بين إسرائيل والهند يبنى - على الغالب - على أساس التعاون المخابراتي والعسكري^{٧٧}. وفي هذا الصدد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قائلًا: "إن الوقت حان لتحديد وعزل الدول التي ترعى الإرهاب وتصدره للعالم" في إشارة إلى باكستان؛ التي تدعم جماعات إسلامية في الصراع على كشمير^{٧٨}.

وفي سياق هذا التعاون، قالت الصحفية الهندية "مالهورتا" في مقالتها: "إن أكبر طبقة معجبة بإسرائيل في الهند هم هندوس الإنترنت الذين يحبون إسرائيل بسبب الطريقة التي تعامل فيها الفلسطينيين وتقاتل المسلمين". ويعلق "روبرت فيسك": "أنه بنهاية عام ٢٠١٦م لم يزد عدد المسلمين الهنود الذين سافروا للقتال في سوريا مع تنظيم الدولة عن ٢٣ شخصاً"، وترى مالهورتا أن علاقة الهند مع إسرائيل يجب أن تقوم على البراغماتية لا الأيديولوجيا. إلا أنه من الصعب رؤية هذا في وقت تقوم فيه المؤسسات الصهيونية بإعطاء دروس في الشوفينية الفاشية، للهندوسية من خلال صفقات السلاح للهند والتي استخدمت ضد الإسلاميين في باكستان. وترى الكاتبة "بضرورة عدم السماح بتشابك فلسطين وكشمير معا وترك ١٨٠ مليون مسلم وحدهم. جملة القول مؤسف هذا التنامي في العلاقات الهندية-الإسرائيلية"^{٧٩}.

المحور السادس: التداعيات على صعيد الأمن القومي العربي

نظراً لحالة التراجع الواضح في منظومة الأمن القومي العربي، وما أصابها من ضعف وتفكك واختراق منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، فضلاً عن تعاظم الأدوار الأمنية لدول الجوار العربي، ومحاولاتها المستمرة في إنهاء الأمن القومي العربي برمته. لذا، انعكست هذه الحالة سلباً على المنطقة العربية، وعززت فرص الاختراق الإقليمي. ومن الطبيعي، أن تترك العلاقات الإسرائيلية- الهندية في مجالاتها العسكرية والأمنية آثاراً كارثية أصابت البيئة الأمنية العربية في مقتل.

ومن المخاطر الناجمة عن العلاقات الثنائية في المجال العسكري والأمني هي الأخطار الجيوبوليتيكية والتي تتمثل في استخدام إسرائيل لمياه المحيط الهندي، وهذا بدوره يشكل تهديداً مباشراً لمنطقة جنوب شرق الوطن العربي.

إن عدم امتلاك العالم العربي للتقنية العسكرية، قلص من حجم المساومة التي من الممكن اللجوء إليها لإغراء الهند بالابتعاد عن إسرائيل. بمعنى آخر، لم يستطع العرب أن يقدموا للهند البديل عن التقنية العسكرية الإسرائيلية، ومن هذا المنطلق تحاول إسرائيل- دوماً- استثمار هذه المميزات التي تتسم بها، بل تمنحها الفرصة للخروج من عزلتها الإقليمية والدولية على حساب الحقوق العربية.

كما أن التعاون العسكري ساهم في إحداث خلل في توازن القوى العسكرية لصالح إسرائيل في مواجهة الامكانيات العربية، التي باتت أكثر تصدعاً وتراجعاً في العقد الأول والثاني من القرن الحالي.

وإن موافقة الهند عام ١٩٩٢م على القرار التي تبنته الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لإلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية وفقاً للقرار الذي كانت أصدرته هذه المنظمة في العاشر من تشرين ثاني/نوفمبر عام ١٩٧٥م^{٨٠}.

ومن أخطر مخرجات التعاون العسكري الإسرائيلي- الهندي، هو اتفاق تل أبيب ونيودلهي على عدم التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة

الدمار الشامل^{٨١}، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً للأمن القومي العربي، وخصوصاً بعد تدمير القدرات العسكرية والنووية العراقية^{٨٢}.

أضف إلى ذلك، وقوع منطقة الخليج العربي ضمن المجال الحيوي لكلا البلدين. فالمجال الحيوي الهندي حسبما صرحت به وزارة الخارجية الهندية، يمتد من الخليج غرباً، مروراً بباكستان، ووصولاً إلى بنجلادش ونيبال شرقاً^{٨٣}، بينما المجال الحيوي الإسرائيلي حسبما حددته لجنة الدفاع والخارجية في الكنيست في ديسمبر ١٩٩٢م بأنه يمتد من باكستان وإيران شرقاً إلى ساحل المغرب على المحيط الأطلسي غرباً، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى جنوب أفريقيا ومدخل البحر الأحمر جنوباً^{٨٤}.

لقد فتح التعاون الثنائي، بين البلدين المجال لإسرائيل للاستفادة من التفوق الهندي في مجال صناعة الأقمار الاصطناعية وإطلاقها، وذلك لدعم برنامج أقمار التجسس الإسرائيلي، وهو ما يزيد من إمكانيات الاستطلاع وتوفير المعلومات حول المنطقة العربية^{٨٥}.

كما أن تعاظم العلاقات الإسرائيلية- الهندية لا سيما في المجال العسكري، مهد لإسرائيل السبل نحو تنفيذ مخططاتها وتغلغلها في جنوب وجنوب شرق آسيا، وذلك من أجل إنهاء عزلتها ومحاولة تنفيذ مخططاتها لتصفية القضية الفلسطينية، وخصوصاً مع تزايد موجة الاحتجاج العالمي على سياستها تجاه الشعب الفلسطيني^{٨٦}.

لقد طرأ تغير على الموقف الهندي من القضايا العربية نتيجة التطور في العلاقات الإسرائيلية-الهندية، إذ لم تعد السياسة الهندية كما كانت في الماضي.

ساهم "صراع الحضارات" بين العالم العربي الإسلامي والغربي في تغذية دوافع العلاقات الإسرائيلية الهندية. فالهند وإسرائيل تتقاسمان المخاوف من الإسلام الراديكالي (على حد زعمهما)، وتتهمان بعض الدول العربية بمساندة حركات الإسلام السياسي الراديكالي في الدول المجاورة، كما تسعيان للضغط على الدول

العربية من خلال نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. وتحاول إسرائيل دوماً، إبراز هذا الصراع على أنه صراع بين المسلمين وغير المسلمين، واعتبار الصراع الهندي-الباكستاني بأنه صراع هندوسي- إسلامي^{٨٧}.

وعليه، فإن تطور العلاقات الإسرائيلية- الهندية، فتحت أفاقاً جديدة لدى إسرائيل باختراق منطقة الخليج العربي، لا سيما أن الجالية الهندية في دول الخليج العربي تعد من أكبر الجاليات الموجودة. وهذا ما نلمسه اليوم من زيارة تنتياهو إلى عُمان، والتطبيع الثقافي والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل وبعض الدول الخليجية وخصوصاً ما يلوح بالأفق حول مخطط تدشين مشروع سكة حديد يربط الأردن ودول الخليج.

وفي هذا الإطار، صرح مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية (سامي فرج) على موقع سويس بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠٨م، "أن امتلاك طهران قدرات نووية من شأنه إطلاق سباق التسلح النووي في المنطقة"، وأبدى قبولاً صريحاً لخطة نووية إسرائيلية لحماية دول مجلس التعاون في حال امتلاك إيران سلاحاً نووياً^{٨٨}.

منذ تولي رئيس الوزراء (ناريندرا مودي) الحكم عام ٢٠١٤م في الهند، اتخذ نهجاً علنياً في محاربة إسرائيل والتقرب منها، والتقى بنظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في نيويورك، وفي عام ٢٠١٥م التقى بوزير الدفاع الإسرائيلي خلال زيارته للهند^{٨٩}. وعندما أعلن الرئيس الأمريكي ترامب قراره في نهاية عام ٢٠١٧م الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس لم تعلن الهند وقفوها في صف أحد، وجاء الرد الهندي على لسان وزير خارجيتها في بيان مقتضب، "بأن موقف الهند ثابت ومستقل عن مواقف أي طرف ثالث"، ولم يشر البيان إلى القدس^{٩٠ (٨٣)}.

الخاتمة:

في سياق ما تم عرضه حول التعاون العسكري والأمني الإسرائيلي الهندي، يمكن القول، أن هذا التعاون له جذور تاريخية، وأن العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية دفعت باتجاه التقارب الشديد بين البلدين، فضلاً عن التراجع الواضح في الدور العربي، وغياب إرادة عربية في مواجهة التعاظم الإسرائيلي في الساحة الهندية، ناهيك عن العامل الأمريكي الذي لعب دوراً محورياً، ومن المتوقع أن يزداد هذا التعاون مستقبلاً في ضوء تحسن وتطور العلاقات الهندية- الأمريكية. تأسيساً على ما تم استعراضه، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- لم تعد العلاقات بين الدول قائمة على أساس الإيديولوجيا منذ انتهاء مرحلة القطبية الثنائية، بل أضحت قائمة على المصالح أولاً وأخيراً.
- دفعت متغيرات البيئة الداخلية في كل من إسرائيل والهند نحو التقاء المصالح وتقاطع الأهداف لدى الطرفين.
- هيأت متغيرات البيئة الإقليمية الظروف الموضوعية للتقارب الشديد بين إسرائيل والهند .
- أوجدت التحولات في النظام الدولي مع مطلع تسعينيات القرن الماضي مناخاً مواتياً للتقارب الإسرائيلي- الهندي في مجالات عدة، كان أبرزها المجال العسكري والأمني.
- ساعدت حالة التبعض والضعف التي أصابت النظام الإقليمي العربي، من فرص التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي الهندي.
- إن العلاقات الإسرائيلية- الهندية في المجال العسكري والأمني الذي بدأ على مستوى تبادل المعلومات، ثم تطور إلى عقد صفقات عسكرية ضخمة، اشتملت على الطائرات والدبابات، والمشاريع المشتركة، والبرامج النووية ومجال الفضاء.



- لقد نجحت إسرائيل في تحقيق اختراق من خلال علاقاتها العسكرية والامنية مع الهند، الأمر الذي سهّل لها اختراقاً لمنطقة شبه القارة الهندية، ولمنطقة الخليج العربي بصورة غير مباشرة.
- إن القوة النووية الباكستانية، والتعاضد الإيراني في المجال النووي، فضلاً عما يسمى بمكافحة الإرهاب، قضايا حاضرة في العلاقات الثنائية المشتركة بين الهند وإسرائيل.
- لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مركزياً في التقارب الإسرائيلي-الهندي، ودفعت باتجاه تعميقه ليصل إلى حدود التحالف الاستراتيجي، لأن ذلك يعبث في خدمة مصالح استراتيجيتها في المنطقة والعالم.

- 1 -Sharon Udasin, 'Israeli-Indian trade on the rise, " Jerusalem Post Israel News, June 28, 2017.
- 2 -Efraim Inbar, The Indian-Israeli Entente, Published by Elsevier Limited on behalf of Foreign Policy Research Institute, Winter 2004.p89.
- ٣ طلعت مسلم، العلاقات الهندية الإسرائيلية ومخاطرها، ٢٠٠٤/١٠/٣، الجزيرة نت.
- ٤ منى عزت، التعاون الهندي الإسرائيلي والوطن العربي، مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد ٨٠، آب/أغسطس ٢٠٠١، ص ٥٧.
- ٥ احسان مرتضى، الحسابات الجيو-استراتيجية في العلاقات الإسرائيلية- الهندية، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، العدد ٤١، تموز/يوليو ٢٠٠٢، ص ١١٠.
- ٦ محمد مكرم بلعوي، زيارة نتنياهو للهند.. فلسطين بين يمينين، الجزيرة نت، ٢٠١٨/١/١٥.
- ٧ صحيفة القدس العربي، العدد ٣٦٨٦، ٢٠٠١/٣/٢١، ص ٩.
- 8 -Israel Sells Heron UAVs to India, Leases to Germany Imminent, Signs contract with Vietnam, defenseindustrydaily.com/israel-sells-heron-uavs-to-india-01476, June 6, 2019. pp 1-6.
- ٩ حسني عماد العوضي، رهانات متغيرة: الهند من الدفاع عن فلسطين إلى التحالف مع إسرائيل، المركز العربي للبحوث والدراسات ٢٠١٧/١٢/٢٢.
- 10 -R East Reporter American Israel Public Affairs Committee July 2017. www.aipac.org/ner , The Case for Foreign Aid.
- ١١ صحيفة الخليج الجديد، ٢٠١٧/٧/٣.
- ١٢ رانيا حسنين، "إسرائيليات"، الهند تقترب من إسرائيل وتبتعد عن العرب دون خوف على علاقاتها معهم، نشرة يومية تصدر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، جامعة الدول العربية، ٢٠١٥/٧/٥، ص ٣.
- ١٣ محمد جمعة، إشكالية الجغرافيا والديموغرافيا في إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨، ص ١٠٤.
- ١٤ محمد عبد السلام، قوة إسرائيل بين نظريات الأمن ونتائج الحروب، السياسة الدولية، العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨، ص ١٠١.

- ١٥ سيد محمد موسوي، التهديدات الامنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٠٧، صيف ٢٠٠٢، ص ١٣٨.
- ١٦ عبد السلام، قوة إسرائيل بين نظريات الأمن ونتائج الحروب، مرجع سابق، ص ١٠٢.
- ١٧ أيمن يوسف، ومهند مصطفى، سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة (تركيا، الهند، الصين، روسيا)، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١١، ص ٧.
- ١٨ المرجع السابق، ص ٨-٩.
- ١٩ أمين شعبان عبد الغني، إسرائيل والهند: توسيع نطاق "الأمن القومي الإسرائيلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٠، العدد ٨٩، صيف ٢٠٠٩، ص ٦٢.
- ٢٠ المرجع السابق، ص ٦٢.
- ٢١ أحمد طاهر، تحولات العلاقات الهندية - الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٧١.
- ٢٢ أمين شعبان عبد الغني، مرجع سابق، ص ٦٢.
- ٢٣ محمد نعمان جلال، التنمية السياسية و الاجتماعية في الهند، السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، ص ٢١٣.
- ٢٤ عبد الغني، مرجع سابق، ص ٦٣.
- ٢٥ المرجع السابق، ص ٦٣.
- ٢٦ باهر السعيد، النزاع الهندي - الباكستاني حول إقليم كشمير، السياسة الدولية، العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢، ص ٢٠٤.
- ٢٧ شهریات" سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر ١٩٨٥"، السياسة الدولية، العدد ٨٣، يناير ١٩٨٦، ص ٢٧٨.
- ٢٨ عماد جاد، الهند وتحديات الوحدة القومية (عرض كتاب) السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، ص ٢٥٦.
- ٢٩ المرجع السابق، ص ٢٥٧.
- ٣٠ طاهر، تحولات العلاقات الهندية - الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١٧١.
- ٣١ عبد الغني، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.
- ٣٢ معين أحمد محمود، العلاقات الإسرائيلية الصينية و الهندية (منظور جيوبولتيكي)، بيروت، مركز باحث للدراسات الفلسطينية ٢٠١٦، ص ٣٠٦.

- ٣٣ صحيفة هآرتس العبرية، ٢٠٠٩/١٧/١٣.
- ٣٤ عبد السلام، مرجع سابق، ص ١١٧.
- ٣٥ حسني العوضي، رهانات متغيرة: الهند من الدفاع عن فلسطين إلى التحالف مع إسرائيل، ٢٠١٧/٦/٢٢.
- 36 -United Nations, General Assembly, "Right of Peoples to Self-Determination, Use of mercenaries as a means of violating human rights and impeding the exercise of the right of peoples to self-determination, Note by the Secretary-General, A/49/362, 6 September 1994) excerpts.
- ٣٧ طاهر، مرجع سابق، ص ١٧١.
- ٣٨ طلعت المغربي، آفاق الشراكة الهندية- الإسرائيلية، مختارات إسرائيلية، العدد ٨٧، مارس ٢٠٠٢، ص ٩٢.
- ٣٩ عماد جاد، الهند وتحديات الوحدة القومية، مرجع سابق، ص ٢٥٦-٢٥٧.
- ٤٠ نيفين مسعد، العلاقات الهندية-الإسرائيلية، الأهرام، القاهرة، يوليو ٢٠١٧:
- <http://www.ahram.org.eg/news>
- ٤١ طاهر، مرجع سابق، ص ١٧٢.
- ٤٢ المرجع السابق، ص ١٧٢.
- ٤٣ محمد فايز فرحات، محددات الدور السياسي للجيش الباكستاني، السياسة الدولية، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص ١٢٥.
- ٤٤ طاهر، مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٣.
- ٤٥ تلا عاصم فائق، الاستراتيجية الأمريكية في إقليم جنوب آسيا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٠، ٢٠١٢، ص ٨٩-١١٢.
- ٤٦ إسماعيل محمد، تداعيات أحداث سبتمبر على باكستان، ٢٠٢٠/٢/٢٣ الجزيرة نت:
- <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0fdb1c67-7035-4e04-92ac-e970f2002497>
- ٤٧ لوه آي لينغ، حرارة العلاقات الهندية- الإسرائيلية، ٢٠٠٤، نقلاً عن صحيفة دنيا الوطن:
- <https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/8346.html>
- ٤٨ لوه آي لينغ، المرجع السابق.
- ٤٩ أيمن يوسف ومهند مصطفى، مرجع سابق، ص ٩٨.

- ٥٠ رياض قهوجي، المؤسسة الأمنية و العسكرية، في كتاب إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤، تحرير
كميل منصور، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥، ص ٥٤٧.
- ٥١ معين محمود، العلاقات الإسرائيلية الصينية والهندية، مرجع سابق، ص ٢٣٣.
- ٥٢ قهوجي، مرجع سابق، ص ٥٤٨.
- ٥٣ أيمن يوسف، مرجع سابق، ص ٩٨.
- ٥٤ طاهر، مرجع سابق، ١٧٢.
- ٥٥ يوسف، مرجع سابق، ٩٨.
- ٥٦ طاهر، مرجع سابق، ١٧٢.
- ٥٧ أحمد بهاء الدين شعبان، مسيرة العلم والتكنولوجيا في إسرائيل، السياسة الدولية،
العدد ١٧٢، أبريل ٢٠٠٨، ص ١٣٠.
- ٥٨ طاهر، مرجع سابق، ص ١٧٢.
- ٥٩ يوسف، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠٠.
- 60 -Franz-Stefan Gady, India's Army Approves 'Emergency Purchase' of 240 Israeli Anti-Tank Guided Missiles, Diplomat Media Inc. All Rights Reserved, April 17, 2019.
- 61 -Mahmoud Fataftah, Israel and India: The Course of Relations and Future Scenarios, Palestinian Center for Israeli Studies (MADAR), 2019, pp 1-28.
- 62 - Ibid, 1-28.
- ٦٣ العوضي، رهانات متغيرة: الهند من الدفاع عن فلسطين إلى التحالف مع إسرائيل، مرجع سابق.
- ٦٤ طاهر، مرجع سابق، ص ١٧٣.
- ٦٥ عبد الغني، مرجع سابق، ص ٧١.
- ٦٦ العوضي، مرجع سابق.
- 67 -Posted on Dec.17, 2018 in accountability, Censorship, Declassification, Intelligence, Israel, Nuclear Weapons, Satellite, Secrecy, South Korea by Matt Korda, Israel's Official Map Replaces Military Bases with Fake Farms and Deserts.

٦٨ أحمد إبراهيم محمود، التجارب النووية الهندية- الباكستانية: الآثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، في كتاب: محمد إبراهيم منصور (محرر) الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ٨٧٦.

٦٩ طاهر، مرجع سابق، ص ١٧٣.

٧٠ محمد عبد السلام، مشكلات أمن الأسلحة النووية الباكستانية، السياسة الدولية، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص ١٣٢.

٧١ ناظم الجاسور، العلاقات الهندية- الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٥، يناير ٢٠٠٢، ص ١١١.

٧٢ يوسف، مرجع سابق، ص ١١٣.

٧٣ العوضي، مرجع سابق.

٧٤ يوسف، مرجع سابق، ص ١٠١.

٧٥ العوضي، مرجع سابق.

٧٦ وتد، مرجع سابق.

٧٧ العلاقات العسكرية والأمنية بين إسرائيل والهند: <http://almoslim.net/node/85263>

٧٨ ايهاب محارمة، الهند وإسرائيل وانعكاسات العلاقة على العرب، ٢٩ يناير ٢٠١٨ - الترا فلسطين:

<https://www.google.ps/search?.YglUSWNn8Lc&ved=0ahUKEwjK29jnoufnAhXQiqQKHTJ6AYkQ4dUDCAs&uact=5>

٧٩ فايز رسيد، تنامي العلاقات الهندية الإسرائيلية، جريدة الوطن العمانية، ٧ مارس، ٢٠١٩:

<http://alwatan.com>

80 -P. R. Kumaraswami, Israel and India. Evolving Strategic Partnership, Mideast Security and, Policy Studies No. 40 (Ramat Gan: Begin-Sadat Center for Strategic Studies, September 1998).

٨١ شحاته محمد ناصر، تطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية و تداعياتها على الأمن القومي العربي ، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٥، ربيع ٢٠٠١، ص ٤١.

٨٢ طلعت مسلم، العلاقات الهندية- الإسرائيلية ومخاطرها ١٧٥١٦٠٢٠٠٠.

<http://www.aljazeera.net>

83 -Amit Ranjan, India's Citizenship Moves May Impact Relations With Its Neighbors, The CAA and NRC will echo across India's borders, particularly in Bangladesh and Nepal, January 22, 2020, Diplomat Media Inc. All Rights Reserved.

- ٨٤ حسام سويلم، العلاقات الاستراتيجية بين الهند و إسرائيل ، السياسة الدولية، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٤٥.
- ٨٥ عبد الغني، مرجع سابق، ص ٢٠٣.
- ٨٦ أحمد سيد أحمد، إسرائيل و الهند من التعاون إلى التحالف الاستراتيجي، السياسة الدولية، العدد ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٠٣ .
- ٨٧ أبعاد المخطط الإسرائيلي- الهندي لإعادة رسم الخريطة السياسية في آسيا في مواجهة باكستان و العرب، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٩، ربيع ٢٠٠٢، ص ٤١.
- ٨٨ سامح راشد، الخليج في سياسة إسرائيل الخارجية، السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨، ص ١٧٤.
- ٨٩ معين أحمد محمود، العلاقات الإسرائيلية الصينية والهندية، مرجع سابق، ص ٢١٦.
- ٩٠ العوضي، رهانات متغيرة: الهند من الدفاع عن فلسطين إلى التحالف مع إسرائيل، مرجع سابق.